

الترادف

للاستاذ على الجارم عضو مجمع اللغة العربية الملكي

عُني علماء اللغة بالبحث في الترادف ، وجالوا فيه جَولات ، تدل على كثير من التقصي والاستيعاب ، وأدلوا فيه بآراء ، هداهم إليها النظر والاستقراء ، وتناولوه بالتأليف ، فألف فيه مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس كتابا ، سماه "الروض المسلوف" ، فيما له اسمان إلى ألوف" ؛ وأفرد له جماعة من الأئمة كتباً ، في أشياء مخصوصة ، فألف ابن خالويه كتابا في أسماء الأسد ، وكتابا في أسماء الحية .

وكان اهتمام علماء الأصول والمناطقة به عظيما ، فأفاضوا فيه وأسهبوا ، وأكثروا من التحقيق ، الذي أثر عن علماء الأعاجم ، ووسمت به مباحثهم ؛ لأن الأصوليين ، وغايتهم استنباط الأحكام واستخلاصها من النصوص ، يرون من الختم أن يبحثوا في الألفاظ ومدلولاتها ، ومنها المترادف ، ويعنيهم أن يتوا رأيا في المترادفين : أيدلان على معنى واحد ، أم يدلان على معنيين متحدتين في الجملة ، مع فرق يحول دون استعمال أحدهما في مكان الآخر .

والمناطقة ، وصناعتهم تحديد المعاني ، وكشف الحقائق ، يرون البحث في الترادف من المسائل الحقيقية بالعناية والنظر ، حتى تظهر معاني الحدود والقضايا ، محدودة خالية من الشوائب ، التي تحول دون دقة الفكر ، وسلامته من الزلل .

جاء في الصفحة ٢٣٨ من الجزء الأول من المزهرة للسيوطي في تعريف المترادف :
"وقال الإمام نجر الدين : هو الألفاظ المفردة ، الدالة على شيء واحد ، باعتبار واحد .
قال : واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد ، فليسا مترادفين ، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين ، كالسيف والصارم ؛ فانهما دلا على شيء واحد لكن باعتبارين : أحدهما

على الذات ، والآخر على الصفة . والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر ، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول ؛ والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئاً، كقولنا عطشان نطشان .

وقال ابن فارس : "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو : السيف ، والمهند ، والحسام" . ثم عقب على ذلك بكلام سنسوقه بعد .

وجاء في كشاف مصطلحات العلوم للتهانوي :

"الترادف لغة : ركوب أحد خلف آخر ، وعند أهل العربية والأصول والميزان هو : توارد لفظين مفردين ، أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد ، بحسب أصل الوضع ، على معنى واحد ، من جهة واحدة . وتلك الألفاظ تسمى مترادفة . فبقيد اللفظين نخرج التأكيد اللفظي ، لعدم كون المؤكّد فيه والمؤكّد لفظين مختلفين ، وبقيد الانفراد التابع والمتبوع ، نحو عطشان نطشان ، وإن قال البعض بترادفهما ، وبقيد أصل الوضع نخرج الألفاظ الدالة على معنى واحد مجازاً ، والتي يدل بعضها مجازاً وبعضها حقيقة ، وبوحدة المعنى نخرج التأكيد المعنوي والمؤكد ، وبوحدة الجهة الحد والمحدود ، قيل فلا حاجة إلى تقييد الألفاظ بالمفردة ، احترازاً عن الحد والمحدود : (إذ الحد يدل على المفردات مفصلة بأوضاع متمتدة ، بخلاف المحدود ، فإنه يدل عليها مجملة بوضع واحد) .

وقد يقال إن مثل قولنا : (الإنسان قاعد، والبشر جالس) قد تواردا في الدلالة على معنى واحد، من جهة واحدة ، فإن سميا مترادفين فذلك ، وإلا احتيج إلى قيد الأفراد، وهو ظاهر .

والذي يؤخذ على التهانوي أنه أخرج التوكيد المعنوي والمؤكد بقيد وحدة المعنى ، وكان الأولى أن يخرج بهذا القيد الألفاظ المتباينة ، نحو رجل وكتاب ، والأسماء وصفاتها ، نحو السيف والحسام ، أما التوكيد المعنوي والمؤكد فنخرج بقيد الانفراد ،

لأن التوكيد المعنوي لا يقع منفردا ، ويؤخذ عليه أيضا عدّه : (الإنسان قاعد ، والبشر جالس) تركيبين مترادفين ، مع أن هناك فرقا مشهورا بين القعود والجلوس ، كما سيأتي بيانه .

وقد فهمنا من هذا التعريف أن الترادف بمعناه الدقيق ، يوجب أن تكون الألفاظ الدالة على معنى واحد ، قد وضع كل منهما وضعاً مستقلاً لهذا المعنى ، فالشيء ووصفه ليسا مترادفين ، والحقيقة والمجاز أو الكناية ليسا مترادفين . ولكن المطلع على كتب اللغة ، وعلى ما عدّه علماءؤها من المترادف ، يرى كثيرا من التساهل في هذه الناحية ، فالتشابه في المعنى كاف عندهم للحكم بالترادف ، من غير نظر إلى حقيقة أو مجاز أو وصف .

وقد افترق علماء اللغة في الترادف ، فأجاز فريق وقوعه في اللغة ، وأنكره فريق ، قال السيوطي في المنزهر في الصفحة ٢٣٨ من الجزء الأول : "ومن الناس من أنكروه ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات ، فهو من المتباينات : إما لأن أحدهما اسم الذات والآخر اسم الصفة ، أو صفة الصفة " .

وقال ابن فارس بعد التمثيل بالسيف والمهند والحسام : "والذي نقوله في هذا إن الاسم واحد ، وهو السيف ، وما بعده من الألقاب صفات ، ومذهبنا أن كل صفة منها معناها غير معنى الأخرى ، وقد خالف في ذلك قوم ، فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها ، فإنها ترجع إلى معنى واحد" .

وقال آخرون : ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر ، قالوا : وكذلك الأفعال ، نحو مضى وذهب وانطلق ؛ وقعد وجلس ؛ ورقد ونام وهجع ؛ قالوا : ففي قعد معنى ليس في جلس ، وكذلك القول فيما سواه .

وبهذا نقول ، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنه لو كان بكل لفظة معنى غير معنى الأخرى ،
لما أمكن أن يُعبّر عن الشيء بغير عبارته ، وذلك أنا نقول في (لا ريب فيه :
لا شك فيه) ، فلو كان الريب غير الشك ، لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك
خطأ ، فلما عبّر عن هذا بهذا ، علم أن المعنى واحد .

قالوا : وإنما يأتي الشعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد توكيدا
ومبالغة كقوله : "وهند أتى من دونها النأي والبعد" .

قالوا : فالنأي : هو البعد .

ونحن نقول : إن في قعد معنى ليس في جلس ، ألا ترى أنا نقول : قام ثم قعد ،
وأخذه المقيم المقعد ، ونقول لناس من الخوارج قعد ، ثم نقول كان مضطجعا ،
بجلس ، فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ؛ لأن الجلوس
المرتفع ، فالجلوس ارتفاع عما هو دونه ، وعلى هذا يجري الباب كله .

وأما قولهم إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يُعبّر عن الشيء بالشيء ،
فإننا نقول : إنما عبر عنه من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول إن اللفظين مختلفان ،
فيلزمنا ما قالوه ، وإنما نقول إن في كل واحدة معنى ليس في الأخرى .

وجاء في الصفحة ٢٣٦ من الجزء الأول من المزهر "قال أبو العباس عن
ابن الأعرابي : "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى
ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلم يلزم العرب جهله ،
وقال : الأسماء كلها لعللة ؛ من العلل ما نعلمه ، ومنها ما نجهله" .

وجاء في الصفحة ٢٤٠ من الجزء الأول من المزهر :

"وقال العلامة عز الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع : حكى الشيخ القاضي
أبو بكر بن العربي ، بسنده عن أبي علي الفارسي ، قال : كنت يجلس سيف الدولة

يُحلب ، وبالْحَضْرَة جماعة من أهل اللغة ، وفيهم ابن خالويه ، فقال ابن خالويه :
احفظ للسيف خمسين اسما ، فتبسم أبو علي وقال : ما أحفظ له إلا اسما واحدا ، وهو
السيف ؛ قال ابن خالويه : فأين المهند ، والصارم ، وكذا ، وكذا ؟ قال أبو علي :
هذه صفات ، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة .

وجاء في كَشَّافِ مُصْطَلِحَاتِ الْعُلُومِ لِلتَّهَانُوبِيِّ :

”زعم البعض أن المرادف ليس بواقع في اللغة ، وما يظنّ منه فهو من باب
اختلاف الذات والصفة ، كالإنسان والناطق ، أو اختلاف الصفات ، كالماشي
والكاتب ، أو الصفة وصفة الصفة ، كالتكلم والفصيح ، أو الذات وصفة الصفة
كالإنسان والفصيح ، وقال : لو وقع الترادف لَعَرِيَ الوُضْعُ عَنِ الْفَائِدَةِ ، لأنَّ
الغرض من وضع الألفاظ ليس إلا إفاضة التفهيم في حق المتكلم ، واستفادة التفهيم
في حق السامع ، فأحد اللفظين يكون غير مفيد ؛ لأن الواحد كاف للإفهام ،
والمقصود حاصل من أحدهما ، فلا فائدة في الآخر ، فصار وضعه عبثا ، فلا يقع
عن الواضع الحكيم“ . هكذا في حواشي السلم .

ولم يُغْفَلِ البَحْثُ فِي التَّرَادِفِ عِلْمَاءَ اللُّغَاتِ الْأُخْرَى ، وَمِمَّا هُوَ جَدِيرٌ بِالنَّظَرِ
أَنْ آرَأَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ تَوَافُقَ كَثِيرًا مِنْ آرَأِ عِلْمَائِنَا ، وَأَنْ الدَّافِعَ لَهُمْ إِلَى
البَحْثِ هُوَ الدَّافِعُ نَفْسِهِ ، الَّذِي حَفِزَ رِجَالَ لِعْتِنَاتِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي التَّرَادِفِ ، وَالْإِفَاضَةِ فِيهِ .

قال الأستاذ تَرِنْسُ فِي كِتَابِهِ ”دِرَاسَةُ الْكَلِمَاتِ“ :

(Study of Words — Lectures, by Richard Chenevix Trench.

(D.D. Archbishop of dublin.) ما محصله :

”قد يسأل سائل عن معنى الترادف حينما نوازن بين بعض الكلمات ، ونجزم بأن
بينها ترادفا. إننا نقصد أنها مع شدة تشابه معانيها تتضمن فروقا صغيرة جزئية ، وهذه
الفروق إما مصاحبة لها في أصل الوضع ، وإما طارئة عليها بالاستعمال ، وإما أنها

جاءت إليها من تصرف البلغاء ، وأساطين البيان . فالترادفات كلمات متشابهة في المعنى الأساسي ، مع قليل من التباين في نواح أخرى ، أو أنها تشترك في المعنى العام ، ولكن كل واحدة منها تختص بنصيب ، تنفرد به دون الأخرى . وفي هذا التعريف شيء من التساهل في شرح معنى الترادف ، فمن الهين أن يرى كل من له إلمام بعلم اللغة أن إطلاق الترادف على الكلمات المتشابهة في معانيها الأساسية ليس غير ، تسمية غير صحيحة ، وإطلاق خال من الدقة والصواب ، لأن المعنى الدقيق للترادف ، يقتضى أن تتضمن الكلمات المترادفة معنى واحدا على التحديد ، لا على التقريب ، وأن يكون تشابه المعنى فيها كاملا ، وأنها ، إن صح التشبيه ، دوائر متحدة في المركز والمحيط .

ولكن المترادفات لا تستعمل في العادة مع النظر إلى ما بينها من فروق دقيقة ، لأننا دون أن نجرؤ على إنكار أنه قد يجوز أن يكون هناك كلمات حقيقية الترادف ، نرى أن مثل هذه الكلمات لا يستطيع البحث عما بينها من فروق ، لعدم وجود هذه الفروق “ .

فهو لا يستطيع إنكار الترادف بأدق معانيه ، وإن أخذ من كلامه ما يدل على نُدرته ، وهو لا يدعو إلى التمثل في تلمس الفروق بين كل مترادفين ، ثم هو يؤثر استعمال الترادف بمعناه الشائع عندهم ، الذي يسوغ وجود فروق دقيقة بين الكلمات ، خلافا لمن أنكره من علماء العربية فإنهم لا يعبرون عن ذلك بالترادف بتاتا . ثم نراه ينتقل إلى بحث جديد في الترادف بين لغتين ، فيقول :

” وهناك طائفة تجزم بأن كلمات اللغة الواحدة ، لا يمكن أن تكون مرادفة تمام الترادف لكلمات أخرى ، وأنه عند مقابلة إحداها بقريبتها ، لا بد أن يكون في أحد المعنيين زيادة أو نقص ، يحول دون الاتفاق التام ، وإني أرى أن وجود كلمات من لغتين تتفق معانيها تمام الاتفاق نادر جدا ، فإن الكلمة ليست إلا سُورا

حول رقعة صغيرة أو كبيرة من فضاء الفكر أو الحقيقة ، وبهذا استطاع الإنسان أن يستعين بها في حياته ، ويختارها لمعونته ، فمن غير المحتمل أن كل أمة ترسم مستقلة منفصلة عن الأخرى خطوط هذه الأسوار ، في كل الأحوال أو أغلبها ، مطابقة تمام التطابق لخطوط الأخرى . إن المعقول ألا تتطابق الخطوط . وهذه الحقيقة تبيّن لنا موازنة جليّة الشأن بين اللغات ، وتكفي في أن تسوق المترجم البارع الدقيق ، إلى ما يقرب من اليأس والقنوط .“

ولا شك أن في هذا الرأي شيئا من العلوّ ، وربما كان قريبا من الحق في المعنويات والوجدانيات ، أما في المحسوسات المشتركة بين الناس ، فالترادف فيها جلي بين ، فكلمات ، الشمس ، والقمر ، والكتاب ، والماء ، ذوات معان متطابقة ، في جميع اللغات . ثم يعود إلى موضوع الترادف في اللغة الواحدة ، ويحدّد معناه في شيء من الوضوح والتكرار ، فيقول :

” فالترادفات إذا ، كما يفهم من الاستعمال العام ، وعلى النحو الذي اختاره لاستعمالها هنا ، كلمات من لغة واحدة ، مع فروق ضئيلة صاحبها منذ وضعها ، أو طرأت عليها ، فهي ليست متشابهة المعنى تماما ، وليست بعيدة التشابه ، لأن الفروق في الكلمات البعيدة التشابه في المعنى جلية ظاهرة ، تبدو على السطح ، ويراها المرء أول وهلة ، وإذا حاول أن يوضح الفرق بينها ، كان في عبثه كمن يحاول أن يُوقد شمعة ، ليجعل الشمس أكثر إضاءة وظهورا ؛ فقد يتطلع المرء إلى تحديد الفرق بين الأرجواني والقرمزي : لأن هاتين الكلمتين قد تختلطان ، ولكن من ذلك الذي يفكر في البحث عن الفرق بين الأرجواني والأخضر ؟ فالترادفات إذا : كلمات معرضة للاشتباه قليلا أو كثيرا ، والواجب يدعو إلى إزالة هذا الاشتباه والاختلاط . وهي كلمات ورثت في أصل وضعها فروقا ، أو أنها مع تطابقها في أصل الوضع تمام التطابق ، نمت بينها فروق ، واستقرت باستعمال فطاحل الكتاب ، ومصارع الخطباء .“

ومجمل حُجّة القائلين بمنع الترادف أنه إذا كان واضح اللغة واحدا ، كان وضع كلمتين أو أكثر لمعنى واحد لغوا وإضاعة وإسرافا ، وأن الغرض الأول من اللغة التفاهم ، وأن يكون الوضع تابعا للحاجة الملائمة ، وأنه إذا وضع لفظ لمعنى كان علما عليه ، وسمّة له ، فإذا تكرر وضع اسم آخر ، ثم أحر هذا المعنى ، من غير نقص فيه أو زيادة ، كان ذلك عملا خاليا من الموجب ، عَرِيًّا من الدافع . وقد دفعهم هذا الرأي إلى البحث عن الفروق بين كل كلمتين يظهر ترادفهما ، فأوغلوا في ذلك إيغالا ، ثم تعسفوا تعسفا شديدا .

جاء في الصفحة ٢٣٩ من الجزء الأول من المزهرة :

”وقال التاج السبكي في شرح المنهاج : ذهب بعض الناس الى إنكار المترادف في اللغة العربية ، وزعم أن كل ما يُظن من المترادفات ، فهو من المتباينات ، التي تتباين بالصفات ، كما في الإنسان والبشر ، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس ، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية ، وكذا الخندريس والعقار ، فإن الأول باعتبار العتق ، والثاني باعتبار عقر الدن لشدها ، وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب“ . ويرى من أجازوا الترادف أنه واقع في اللغة الواحدة ، ما من الاعتراف بذلك بُدّ ، فإن الخنطة والبر والقمح لا فرق بينها في المعنى ، وفي تصيد الفروق بينها تجشم الصعاب ، وركوب الطريق الوعرة ، في غير حاجة الى تلمس أوهام ، لا توشك أن تتراءى حتى تزول .

جاء في كشف مصطلحات العلوم للثّانويّ : ”والحق وقوعه ، بدليل الاستقراء ، نحو قعود وجلوس ، وأسد وليث ، ولانسلم التعرى عن الفائدة ، بل فوائده كثيرة ، كالتوسع في التعبير ، وتيسر النظم والنثر ، إذ قد يصلح أحدهما للقافية والروى دون الآخر ، ومنها تيسر أنواع البديع ، كالتجنيس والتقابل وغيرها . مثال السجع قولك : ما أبعد ما فات ، وما أقرب ما هوآت ، فإنه لو قيل بمرادف ما فات ، وهو ”ماضى“ أو بمرادف ما هوآت وهو ، ”ما هو جاء“ أو غيرها ،

لُحَاتِ السَّجْعِ . ومثال المجانسة قولك : اشترِ البرَّ ؛ وأنفقه في البرِّ ، فإنه لو أتى
بمرادف الأول ، وهو "الحنطة" ، أو بمرادف الثاني ، وهو "الخير" ، لفاتت
المجانسة .

وجاء في ص ٢٤١ من الجزء الأول من المزهر: "وله فوائد، منها أن تكثر الوسائل
أى الطرق إلى الإخبار عما في النفس ، فإنه ربما نسي أحد اللفظين ، أو عسر عليه
النطق به ، وقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ ، فلم يحفظ عنه أنه نطق
بجرف الراء ، ولولا المترادفات تعينه على قصده لما قدر على ذلك ، ومنها التوسع
في سلوك طرق الفصاحة ، وأساليب البلاغة ، في النظم والنثر ، وذلك لأن اللفظ
الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع ، والقافية ، والتجنيس ، والترصيع ،
وغير ذلك من أصناف البديع ، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ" .

ثم جاء فيه بالصفحة ٢٣٨ :

"وقال قطرب : إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ، ليدلوا على
اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم" .
وأبعد من هذا مدى في فائدة الترادف ، أن نحول الشعراء والكتاب يلبسون كل
معنى من المعاني ، ثوبا من الألفاظ يناسبه ويلائمه ، ويبرز جماله الفنى ، ولكل
غرض من أغراض الكلام ألفاظ خاصة ، يختارونها دون غيرها ، لتظهر هذا الغرض
في أبجل صورته ، وأروع ألوانه : ففي الحماسة والفخر يعمدون إلى اللفظ الجزل ،
والكلم الفحل ، فهنا يقال الكلكل والحيزوم ، ولا يقال الصدر ، ويقال : الغضنفر ،
ولا يقال الأسد ، ويقال : الشذقيات ، ولا يقال النوق ، ويقال : الصمصام ،
ولا يقال السيف ، أما في الغزل والعتاب مثلا . فيعمدون إلى الرقة والسهولة ، فترى
الألفاظ الدميثة الشافة الهينة اللطيفة ، التي تكاد تترج بالهواء ، وتسيل مع الماء ؛

ومن أين ما يشرح ذلك ويوضحه أشعار بشار وأبي نؤاس ، كلاهما ينسج على حسب ضخامة غرضه عنده ، أو هوانه عليه ، وعلى حسب منزلة سامعيه ، فنراه مرة في مراتب الجاهليين : ضخامة وجزالة ، وتراه أخرى وقد بلغ الغاية في السهولة والرقّة .

وقد يُبنى البيت الواحد أو الأبيات على اللفظ الفحل ، والكلم الشديد الأثر ، حتى لو أنك وضعت مرادفا رقيقا لكلمة ، لأفسدت الشعر ، وأبطلت السّحر ، كما أن البيت قد يتألف كله من الألفاظ الناعمة اللينة ، فاذا بدل بإحدى كلماته كلمة مرادفة ضخمة ، فقد انسجامه ، وحسن جرسه ، وروعة تأثيره .

استمع لقول الشريف الرضى في وصف الشجاع :

ليس الشجاع الذى من دون رؤيته	باب يُلاحيك مصراعا بمصراع
ولا الذى إن مضى ابقى لوارثه	سوائما بين أصواح وأجزاء
لكنه من إذا أودى فليس له	الا عقائل أرماع وأدراع
يعتسه الذئب فى الظلماء مرتفعا	على رحائل ملقاة وأقطعاع
يذوق العين طعم النوم مضمضة	إذا الجبان ملا عينا بتهجاع
أشيعت الرأس ، لا يجرى الدهان به	وإن فلا فباضى الغرب قطعاع

هل تحس أنك إذا أبدلت بكلمة من كلمات الشريف كلمة أخرى نلت من جمال الشعر وجلاله ؟

ثم انظر إلى قول البهاء زهير :

إن شكا القلب هجرم	مهّد الحُب عُذركم
لو رأيتم محلكم	من فؤادى لسركم
قَصّروا مدة الجفا	طول الله عمركم

فهل ترى أنك لو وضعت كلمة خشنة مكان إحدى كلمات هذا الشعر لأفسدته
وقضيت عليه ؟

من كل ما قدمناه تظهر فائدة الترادف في صناعة الكلام ، فهو الذى فسح
المجال أمام البلغاء ليختاروا من كل طائفة من المترادفات كلمة تلائم غرضهم ،
وتتفق مع النسيج الذى أرادوه ، فالكلمة المنبوذة اليوم محبوبة غدا ، والتي لا تصلح
لهذا الضرب من الكلام تصلح لغيره .

بعد أن بسطنا آراء العلماء فى الترادف ، واختلافهم فى وقوعه وعدم وقوعه ، نرى
أن نبين هنا أن كلا الفريقين تجاوز الحد ، وركب متن الشطط : هؤلاء فى البحث
عن الفروق جاهدين مثابرين ، وهؤلاء فى تسمية كل متشابهين فى المعنى مترادفين ،
غير ناظرين إلى ما بينهما من فروق فى المعنى ، أو اختلاف فى الوضع ، حتى كأنهم
كانوا يريدون أن يزودوا مخالفينهم الحجمة عليهم ، فقد ذكر السيوطى فى الصفحة ٢٤٢
من الجزء الأول من المزهرة ، سبعة وثمانين اسما للعسل ، نقل نحسة وثمانين منها
عن صاحب القاموس ، من كتابه الذى سماه : "ترقيق الأسل ؛ لتصفيق العسل" ،
وعقب عليه بزيادة اسمين ، هما الصرّخدىّ والسعايب . ونقل عن ابن خالويه
فى شرح الدرديدية واحدا وأربعين اسما للسيف . ثم نقل أسماء كثيرة للصدر ،
والعامة ، والثوب الخلق ، والأصل ، وغير ذلك مما يمكن الرجوع إليه فى المزهرة .
وفى فقه اللغة للثعالبي : "قد جمع حمزة بن الحسن الأصبهاني من أسماء الدواهي
ما يزيد على أربعائة ، وذكر أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي" . ونقل السيوطى
عن ابن فارس قال : أخبرنى على بن أحمد بن الصباح - قال حدثنا أبو بكر
ابن دريد قال حدثنا ابن أنحى الأصمعى ، عن عمه : أن الرشيد سأله عن شعر غريب
لابن حزام العكلى ، ففسره ، فقال : يا أصمعى ، إن الغريب عندك لغير غريب !

قال : يا أمير المؤمنين ، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسما . وجاء في الصفحة ٢٤٤ من كتاب المزهري : "وفي الجمهرة قال أبو زيد : قلت لأعرابي : ما المحببطين ؟ قال : المتكأ كئ . قلت : ما المتكأ كئ ؟ قال : المتأزف . قلت : ما المتأزف ؟ قال أنت أحق !

من هذا يرى إغراق بعض اللغويين في تصيد الترادف ، وسعيهم الحثيث في تكثير الأسماء لمسمى واحد ، والتحلل من أكثر القيود للوصول إليه ، وربما كان الدافع لهم ميلهم الشديد إلى التباهي بالعربية ، والزهو بسعة مداها ، والإشادة بثروتها وغناها ، حتى لقد ساقهم ذلك إلى حشر كثير من الكلمات لمسمى واحد ، مع وجود الفروق المميزة ، أو مع اتحادها في المادة اللغوية ، أو مع اختلافها في الحقيقة والمجاز والكناية ، والمثل الذي نختاره لذلك هو ما أورده السيوطي في المزهري للعسل من الأسماء ، وسنعمد إلى شرح كل كلمة ، ونعقب عليه بما نراه .
وهاك الكلمات :

الضَّرَب : العسل الأبيض ، واستضرب العسل : أبيض وغلظ ، فالضَّرَب : العسل مقيدا بصفة خاصة .

الضَّرَبَة : واحدة الضرب وهي الشديد البياض منه .

الضَّرِيب : من معانيه المثل ، والرأس ، والموَكَّل بالقداح ، أو الذي يضرب بها ، والقدح الثالث ، واللبن يُحلب من عدة لقاح في إناء . فليس من معانيه العسل ، وأشبه الأشياء أن يكون بمعنى اللبن يحلب من عدة لقاح ، وقد أطلق على العسل مجازا ، لعلاقة المشابهة ، لأن العسل يجمع من عدة خلايا .

الشُّوب : ما سُبتَه من ماء ، والعسل ، واشتاب وانشاب : اختلط . والظاهر أن الشوب يطلق على العسل ممزوجا .

الذوب : العسل أو ما في أبيات النحل ، أو ما خلص من شمع . والظاهر
أن صفة الذوبان والسيل ملحوظة في التسمية :

الحميت : الحميت من كل شيء ، المتين : حتى إنهم يقولون : تمر حميت ،
وعسل حميت .

التحموت : كالحميت ، عن السيرافي . فصفة المتانة أو الغلظ مفهومة منه .

الجلّس^(١) : الغليظ من الأرض ، ومن العسل ؛ وبقية العسل في الإناء ، فهو
مقيد غير مطلق .

الورس : نبات كالسّمسم ليس إلا باليمن ، فإطلاقه على العسل مجاز ،
علاقته المشابهة في اللون .

الأرى : في المخصص الأرى العسل أبو حنيفة أصل الأرى العمل أرت النحلة
أريا وتارت وائترت : عمّلت العسل ، فهي تسمية بالمصدر .

الذواب : العسل ؛ وصفة الذوبان ملحوظة .

اللومة : الشّهادة . تلوم في الأمر تمكث وانتظر .

اللّم : الصلح والاتفاق ، والعسل ، من لأم فلانا : أصلحه . والصفة هنا ظاهرة .

النسيل : ما يسقط من الصوف والريش عند النسل ، والعسل إذا ذاب
وفارق الشمع .

النسيلة : واحدة النسيل ، والولد ، والفتيلة ، والعسل إذا ذاب وفارق
الشمع ، فصفة الذوبان والسيل ملحوظة في هاتين الكلمتين .

(١) والجلّيس أيضا ، كما في المخصص .

الطَّرم ، الطَّرم : الشَّهد ، والزُّبد ، والعسل إذا امتلأت منه البيوت ،
وقد طَرِمَت بيوت النحل تطرم طرما : امتلأت من الطرم ؛ والعسل طَرَمًا :
سال من الخلية ، فصفت التراكم والغزارة والطراوة ملحوظة .

الطَّرام ، الطَّريم^(١) : العسل والسحاب الكثيف ، ويقال تَطَّرِيم في الطين
تَطَّرِيمًا : تلوث ، فالتلويث منظور إليه هنا .

الدَّسْتَفْشار — | العسل الذي لم تمسه النار ، وليست واحدة منهما عربية ،
المُسْتَفْشار — | لأن هذا البناء ليس في كلامهم .

الشَّهْدُ ، الشَّهد : العسل ومومه ، والشَّهدة أخص . فهو العسل في شمه .

المِحْران : العسل ، من حرت الدابة كنصر ، وهي التي إذا اشتد جريها
وقفت ، ولعله يراد به هنا العسل الذي صعب اختياره^(٢) .

العُفافة : من العسل مثل السلافة ، وهو أول ما يتسلل من الشهد إذا وضع
في المعصرة ليجرى .

العُنْفوان : رُبُّ العنب ، كالعفافة ، وصفة النقاء فيهما ظاهرة .

المَازِيّ : العسل أو الأبيض منه ، أو الصافي ، فهو مقيد بوصف .

المَازِيّة : الخمرة السهلة في الحلق ، وإطلاقها على العسل من قبيل المجاز .

الظان ، الظن^(٣)

البَلَّة ، البَلَّة : السَّمْرُ ، أو عسله .

السَّنوت ، السَّنوت : العسل .

(١) زاد في المخصص الطارم وهو العسل الطرى ، وعن ابن دريد أنه الطريم .
(٢) في المخصص المحران : الشهدة تبعد فلا يسهل إخراجها ، كأنها لزمت مكانها .
(٣) أظنها محرفين عن الظيان والظلى ، جاء في المخصص : الظيان شيء من العسل ، وجاء في الأشعار

السنة (١) :

الشراب : اسم لكل ما يُشرب ، فاستعماله في العسل من استعمال العام في الخالص .

الغربة (٢) :

الآس : العسل أو بقيته في الخلية .

الصَّبِيب : من معانيه العسل الجيد ، فهو مقيد بصفة .

المزج ، المزجج : اللوز المتز ، والعسل ، تسمية بالمصدر أو باسمه ، قال أبو ذؤيب :

بجاء يمزج لم ير الناس مثله هو الضحك إلا أنه عمل

والظاهر أن المراد بالمصدر والاسم هنا اسم المفعول أى المزوج ، فالصفة فيه ظاهرة .

لُعَاب النحل : تعبير يقرب من الكناية .

الرُّضَاب : الريق في الفم ، ومن معانيه لُعَاب العسل ورِغوثه ، وهو من إطلاق العام على الخالص فيما يظهر .

رُضَاب النحل : جَنَى النحل ، رِيق النحل ، قىء الزناير — هذه أشبه شئء بالكنايات .

الشُّور : شار العسل يشوره شُوراً استخرجه من الوَقبَة ، والشور: العسل المشور ، فهو مصدر أريد به اسم المفعول .

(١) الظاهر أن هذه الكلمة محرقة في الأصل .

(٢) يظهر أنها محرقة عن العرابة ، ففي المخصص — العرابة : عسل الخنزم ، لأنه يقال ثمره العرابة .

السَّلْوَى : العسل (١) .

مُجَاج النحل : أشبه بالحكاية .

الثَّوَاب : العسل ، والنحل لأنها تثوب ، فهو مصدر استعمل في اسم الفاعل
أولا ، وهو النحل ، ثم استعمل في العسل مجازا .

الحافظ ، الأمين : لا يدلان على العسل .

الضَّحَل : الماء القليل ، والظاهر أنه محرف عن الضحك ، والضحك :
الثغر ، ويطلق على العسل لبياضه ، على التشبيه .

الشِّفاء : ليس من معناه العسل ، ولعله أخذ من قوله تعالى : فيه شفاء للناس .
ويقال : أشفاه الله عسلا أى جعله شفاء له .

اليمانية : نسبة إلى اليمن .

اللَّوَّاص : القالوذ ، والعسل الصافي ، فهو مقيد .

السَّلِيْق : ما تبنيه النحل من العسل في طول الخلية .

الكُرْسُفَى : الكُرْسُف : القطن . الكرسفى : نوع من العسل ، كأنه سمي به
ليبيضه كالقطن .

اليَعْقِيد : عسل يعقد بالنار ، وطعام يعقد بالعسل (٢) .

السَّلْوَانَه : خرزة للتأخير ، وليس من معانيها العسل .

السَّلْوَانَه : السَّلْوَانَة ، والعسل .

الرُّخِيف : لعلها تصغير الرُّخْف وهو الزبد الرقيق أو المسترخى ، والمعجمين
الكثير الماء ، فاطلاقه على العسل إطلاق مجازى

(١) لأنه يسيل عن كل حلو : إذ هو فوقه .

(٢) وقد يكون إطلاقها على العسل لأنه يسيل عن غيره .

الجَنَى : كل ما يجنى ، والذهب ، والودع ، والرطب ، والعسل . فهو من إطلاق العام على الخاص .

السُّلاف ، السُّلَافَة : أول ما يعصر من الخمر ، وقيل هما من كل شيء خالصة ؛ فاطلاقهما على العسل مجاز ، أو خاص بالخالص الصافي منه .

الشُّرو ، الشُّرو : العسل ، وهما مقلوبا الشور .

الصميم : من معانيها خالص الشيء ، وهو وصف .

الْبَحْتُ : الشمع ، وقيل نحرشء العسل ، وهي الجلدة الرقيقة ، تركب اللبن ونحوه ، أو كل قذى خالط العسل .

الصَّهباء : الخمر ، وقيل ما عصرت من عنب أبيض ، فاستعملها في العسل مجازي .

الْحَتْمُ : العسل ، وأفواه خلايا النحل ، وختم النحل : جمع شئنا من الشمع رقيقا أرق من شمع القرص ، فطلاه به ، فهي تسمية بالمجاورة .

الْحَوُ : الجوع ، والوادي الواسع ، والعسل .

الضَّبِيحُ : العسل ، واللبن ، الرقيق المزوج ؛ وضوحته : سقيته إياه ، واللبن مزجته بالماء ، فصفة المزج في الضبيح مالموحة .

السُّدَى : الندى ، أو ندى الليل ، والبلح الأخضر ، والشهد .

الرَّحِيقُ ، الرَّحَاقُ : الخمر أو أطيبها أو أفضلها أو الصافي منها ؛ فاطلاقهما على العسل إطلاق مجازي .

الصُّمُوتُ : الشُّهْدَةُ الممتلئة ، حتى ليس فيها ثقبه فارغة ، ففي إطلاقه على العسل مجاز مرسل ، علاقته المحلية .

أُججاج : الريق ترميه من فيك ، والعسل ، ففيه صفة ملحوظة .

المجلب : الذى فى كتب اللغة الجلاب ، والجلاب العسل ، أو السكر عقد بوزنه أو أكثر من ماء الورد ، فارسى . فهو عسل مصنوع .

الكعير : تصغير الكعير : شوك له ورق كثير الشوك ، تخرج له شعب تظهر فى رءوسها هناة ، وفيها وردة حمراء مشرقة ، تجرسها (تاجسها) النحل ، فهو مجاز باعتبار ما كان .

النحل : ليست بمعنى العسل لغة ، واستعملها فيه مجاز .

الأصبهانية — نسبة إلى أصبهان .

الصرخدي — نسبة إلى صرخد : بلدة بالشام .

السعائيب — ما يمتد شبه الخيوط من العسل والخيطى ، فتسمية العسل بها تسمية باللازم .

وجلىُّ مما قدمناه من الشرح أن قليلا جدا من الأسماء السابقة للعسل . أطلقت عليه إطلاقا غير مقيد ، أو منظور فيه إلى ناحية خاصة ، أما جمهرة الأسماء فهى إما مقيدة بوصف أو نسبة ، وإما مجاز أو كناية .

ونستطيع مما سقناه من مرادفات العسل أن نقيس عليه غيره ، وأن نحكم بأن أكثر ما نسمع من المترادفات الكثيرة إنما جمعت على ضرب من التسامح . على أننا لا نشكر الترادف ، ونرى أنه واقع فعلا ، وأن وجوده فى اللغات من الخير لها ، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق ، وعدم الإغراق فى التوسيع والتضييق .

وللترادف فى اللغة أسباب ، ذكر منها الشيوطى فى المزهرة فى الصفحة ٢٤١ من الجزء الأول سببين : "أحدهما أن يكون من واضعين وهو الأكثر ، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين ، والأخرى الاسم الآخر ، للسمى الواحد ، من غير أن تشعر إحداهما

بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان ، ويخفى الوضعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر . وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية . الثاني أن يكون من واضع واحد ، وهو الأقل ” .

وفي الحقيقة أن ما ذكره ثانيا ليس سببا ، لأن الواضع إذا كان واحدا ، وجب أن يبين الداعي الذي حفزه إلى وضع كلمتين أو أكثر لمعنى واحد ، أما السبب الأول فجلى واضح ، وهو من أسباب كثرة الترادف في العربية ، لأن لغة قريش جمعت كثيرا من مفردات القبائل الأخرى ، ولأن من جمعوا اللغة ودونوها كانوا يتلقفونها من الأعراب والرواة ، ومن الآثار الشعرية ، والمأثور من كلام العرب ، من غير أن يضعوا كلمات كل قبيلة على حدة ، والمعجمات التي بأيدينا امتزجت فيها كلمات القبائل ولهجاتها من غير تمييز ، فالإصبع مثلا فيها تسع لغات ، وفيها الأصبوع أيضا ، ولا يصح في الرأي أن قبيلة واحدة تنطق بكلمة الإصبع إلا على صورة واحدة ، غير أن الناس شغلوا عن تحقيق هذه اللهجات ، أو اللغات ، وعن نسبة كل لغة إلى قبيلتها ، وهذا مبحث شريف حقيق بعناية اللغويين .

ومن أمثلة اختلاف لغات القبائل ، وأنه من أسباب الترادف أن الوشب في الحميرية معناه القعود ، وقد دخلت هذه الكلمة في العربية المدونة . فأصبحت مرادفة له . جاء في القاموس : وشب : طفروقفر . وفلان : قعد ، وهنا حكاية طريفة ، جاء في الصفحة ٢٣٤ من الجزء الأول من المزهري : ” وقال الأزدي في كتاب التريص : أخبرنا أبو بكر بن دريد ، حدثنا عبد الرحمن عن عمه ، قال : خرج رجل من بني كلاب ، أو من سائر بني عامر بن صعصعة ، إلى ذي جَدَن ، فاطَّلَعَ إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك اختبره ، فقال له : شب : أى أقعد ، فقال : ليعلم الملك أنى سامع مطيع ، ثم وشب من السطح . فقال الملك : ما شأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ! إن الوشب في كلام نزار الطَّمَر (١) . فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم . من ظَفَّرَ حمر : أى من

(١) الطمر : الوثوب إلى أسفل ، أو في السماء ، والطفرة : الوثب في ارتفاع .

أراد أن يقيم بظفار فليتكلم بالحميرية . ومن ذلك القز، وهو الإباء، لغة يمانية ، تقول: قزت، نفسى عن الشيء قزا: أبت، فالإباء والقز أصبحا مترادفين ، والبيل بالكسر في لغة حمير: المباح ، فهما مترادفان .

ويحسن بنا هنا أن ننقل ما ذكره ابن جني في الصفحة ٣٧٦ من الخصائص، متصلا بهذا البحث. قال في باب [في الفصحح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا]: "وأما ما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث، فأكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصاعدا ، فينبغي أن تتأمل حال كلامه: فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على تينك اللفظتين ، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم استعار الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده ، وثر لها استعماله ، فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى . وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبها، فأخلق الحاليين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفاداة، والكثيرة هي الأولى الأصلية . نعم، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله ، لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته ، وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى منه في القياس ... وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أخرى ذلك أن يكون قد استفاد أكثرها أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله — هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزا ، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك " .

فابن جني لا ينكر الترادف في لغة قبيلة واحدة ، ولكنه يضع ميزانا للحكم على المترادفات ، والنظر في كونها من وضع قبيلة واحدة أو عدة قبائل ، هذا الميزان هو مقدار شيوعها واستعمالها ، ولكنه لم يترك لنا مدخلا للانتفاع بهذا الميزان ،

فقد حَقَّه بالشك والتردد ، ولم يجهر برأى حاسم : فالمرادف القليل الاستعمال يكون مرة من وضع قبيلة أخرى ، ومرة يجوز أن يكون من وضع القبيلة نفسها ، والمرادف الكثير الاستعمال خليق أن يكون من وضع القبيلة ، ولكن هذا غير لازم ، وغير حتم ، فقد يكون ، على شهرته وكثرة دورانه على ألسنة القبيلة ، من وضع قبيلة أخرى ، مما يدل على الحيرة ، وعدم القدرة على الجزم . والحقيقة أن أحوال اللغة ، وطرائق العرب في الاستعمال ، لا تضبط بالقوانين المنطقية ، فإن العربي ، وهو أعلم بأسرار لغته ، قد يؤثر أحيانا كلمة لغير قبيلته ، لأغراض مبهمة تجيش في نفسه ، ولذوق دقيق اقتضته صناعة الكلام .

ويكاد يتفق الأستاذ ترنش (Trench) مع علماء العربية في هذه الناحية ، إذ يقول ما جملته :

” إن مما لا شك فيه أن اللغات لو كان وضعها باتفاق منظم بين الواضعين ، ما وجد فيها ترادف البتة ، لأنه عند وضع كلمة كقبيلة بتأدية المعنى المراد منها : من فكر أو وجدان أو غيرهما ، لا يدعو داع لوضع سواها ، ولكن اللغات لا توضع بمثل هذه الطريقة المنظمة ، فهناك قبائل مختلفة ، لكل قبيلة لهجاتها ، وهذه اللهجات على تقارب ما بينها متميزة مختلفة ، فإذا اندجت هذه القبائل في شعب من الشعوب ، نفحت لغته بنصيب من لهجاتها ، ومن أمثلة ذلك اللغة الفرنسية ، فإنها تشتمل على مترادفات كثيرة ، أتت إليها من لهجة الجنوب *langue d'oo* ، ولهجة الشمال *langue d'oi* فإن كلا اللسانين منح الفرنسية كلمات كثيرة ، لمعنى واحد ، وقد تشترك القبائل المختلفة لشعب واحد في كلمة ، مع اختلاف في صيغتها ، يسوغ بقاء كل صيغة متميزة عن الأخرى .

وقد ينشأ الترادف من الغزو والفتح ، فيتغلغل الغالبون في غمار المغلوبين ، ويفرضون عليهم حكهم ، والسيطرة عليهم ، ولكنهم قد يعجزون أن يفرضوا عليهم لغتهم ، لقلة

تددهم ، فيضطرون ، إلى اتخاذ لغة المغلوبين ، وقد يحصل بعد حين ما يسمى بالاندماج بين اللغتين ، فتتغلب إحداها على الأخرى ، وتكثر فيها الكلمات الدخيلة ، المتجئة إليها من اللغة المغلوبة .

هذه أسباب وجود الترادف ، التي تذهب بعيدا في ماضي تاريخ الأمم ولغاتها . وهناك أسباب أخرى ، أقرب عهدا وأكثر حداثة ، وذلك حينما تظهر فنون أو علوم جديدة ، ويكون المؤلفون متأثرين بالسنة الأجنبية شتى ، فتراهم يرسلون أحيانا في عباراتهم كلمات أجنبية ، من غير حاجة إليها ، وهذا ضرب من الرفاهية العلمية ، أكثر من أن يكون ضرورة حافزة ، تدخل هذه الكلمات في اللغة فلا يستطيع بعضها أن ينال حق البقاء فيها ، فتذهب به عوادي النسيان ، بعد زمن قصير أو طويل ، وبعضها يأخذ طابع اللغة ، ويندمج في كلماتها .

ومن أسباب الترادف تداخل اللغات ، كأن يكون للكلمة الواحدة صيغة خاصة في كل قبيلة من القبائل ، مع بقاء مادتها ، وتناولها بالنقص أو الزيادة ، أو تغيير الحركات أو الحروف ، بحيث تصبح على صور مختلفة ، وإن كان أصلها واحدا . ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن جنى في الصفحة ٣٧٨ من الخصائص قال : " وكقولهم الدُّرُوحُ والدُّرُوحُ والدُّرَّيْجُ والدُّرَّاجُ والدُّرَّحُ والدُّرُّوحُ والدُّرَّحُجُ والدُّرَّحُجُ ، روينَا ذلك كله " . وزاد عليه أصحاب المعجمات الدُّرَّحُجُ والدُّرَّيْجُ : الدرَّحُجُ ، وهي دويبة حمراء منقطة بسواد تطير ، والجمع ذراريج^(١) ، والأمثلة من هذا النوع كثيرة جدا ، تفيض بها صفحات كتب اللغة ، ولو أرسلنا القول فيها لطلال حبل الكلام .

ومن طرائف هذا الباب ما جاء في الصفحة ٣٧٨ من الخصائص : " ورويت عن الأصمعي قال : اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما الصقر بالصاد ، وقال الآخر الصقر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فخكاه ما هما فيه ، فقال لأقول كما قلتما ، إنما هو الزقر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ، وهكذا تتداخل اللغات " .

(١) هذه الصفات تنطبق على الحشرة المعروفة عند العامة بأم العبد .

ومن أسباب الترادف الإبدال والقلب ، جاء في الصفحة ٢٧٣ من المزهري : "قال أبو الطيب (اللغوي) في كتابه : ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمان متفقة ، تتقارب اللفظتان في اللغتين لمعنى واحد ، حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد ، ومن أمثلة الإبدال الأيم والأين : للحية ، وطانه الله على الخير وطامه : يعنى جبلة ، وفناء الدار وثناء الدار ، وحدث وجدف : للقبر ، ومرث فلان الخبز في الماء ومرده ، ونبض العرق ونبذ .

ومن أمثلة القلب : ربض ورضب ، وصاعقة وصاقمة ، وعميق ومعيق ، وليبكت الشيء ولبكته : إذا خلطته ، وسحاب مكفهر ومكرف (١) .

وربما كان من أسباب كثرة الترادف ميل العرب إلى الكنى ، وهي كثيرة في كلامهم ، خصها عدد من اللغويين بالتأليف ، والشيء الواحد عندهم قد يناله كثير من الكنى يكثر إطلاقها عليه ، ويشيع استعمالها فيه ، وتزاحم اسمه في الشهرة ، حتى تصبح مرادفة له . والأمثلة كثيرة جدا ، تقتصر على القليل منها :

من ذلك كنى النمر ، وهي : أبو الأبرد ، وأبو الأسود ، وأبو جهل ، وأبو خطاب ، وأبو رقاش . ومن كنى الأسد : أبو الأبطال ، وأبو . رو ، وأبو الأخياس ، وأبو التأمور ، وأبو حنص ، وأبو الحذر ، وأبو الزعفران ، وأبو شبل ، وأبوليث ، وأبوليد ، وأبو محراب ، وأبو محطّم ، وأبو النحس ، وأبو الوليد ، وأبو الهيصم ، وأبو العباس وأبو الحارث .

وقد يكون النسب من أسباب الترادف ، لأن الشيء قد ينسب إلى شخص أو مكان أو نحوهما في أول الأمر ، ثم ينسب كل ذلك ، ويستعمل المنسوب استعمالا عاما ، فيدخل بين مترادفاته ، فالمشرفي : السيف ، نسبة إلى مشارف الشام ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، والسهمري والرديني : الرمح ، ينسبان إلى سمهر وردينة :

(١) قد يقال إن هذا وما قبله ليس من باب الترادف ، وإنما هو ضرب من اختلاف اللهجات ، على أنا نرى أن هذا الاختلاف قد يكون في بعض الأحيان عظيما كما رأيت .

زوجان كانا مثقفين للرماح ، ولكن الأدباء والشعراء يطلقون المشرفى على السيف من غير نظر إلى قيد ، والسمهرى والردينى على الرمح كذلك . والسابرى : الثوب الرقيق الجيد : نسبة الى سابور ، وهى كورة فى بلاد فارس ، على غير القياس ، والعبقرى فى الأصل نسبة إلى عبقر ، وهو موضع كثير الجن ، ثم أطلق على الكامل من كل شىء . وقد عد علماء اللغة ، كما سبق لك ، الأصهبانية والصرخدى من مرادفات العسل .

وقد ينشأ الترادف بعد عصر الاحتجاج بالعربية ، بما يدخل على اللغة من الكلمات المولدة ، ومن أمثلة ذلك : البرجاس : للغرض والهدف ، والطنز : للسخرية وقيل هو معرب ، والطفيلي : للواغل والوغل ، والزبون : للغنى والحريف ، والمخرقة : للكذب .

وهناك أسباب دعت إلى توهم الترادف ، منها دخول كلمات فى العربية من لغات أخرى ، بسبب امتزاج العرب بالفرس والروم وغيرهما من الأمم . نعم إن المتشدد لا يعد هذه الكلمات من المترادفات ، لاختلاف اللغة ، ولكن ما الحيلة وقد شاع استعمالها ، وأصبحت ذات حق بمضى مدة طويلة عليها ، تجري على أسلوات الأقلام ، وتجيء فى أفصح الكلام ، وقد عربها العرب ، فجرت مع الألفاظ العربية فى عنان ؟ وقد عاش بعض هذه الكلمات ، ورسخت قدمه ، حتى تغاب على مرادفاته العربية ، وقلج عليها . من ذلك الألفاظ الآتية :

العربى	الأعجمى	العربى	الأعجمى
المتك	الأترج	العبرى	النرجس
الفرصاد	الثوث	الصرفان	الرصاص
السَّمسقى	الياسمين	القثد	الخيار
الدبج	اللوبياء	المنحاز	الهاون
الميرت	السكر	المنشب	الميزاب
السريطراط	الفالونج	المشموم	المسك

ومن الألفاظ الأعجمية ما ضَعُفَ عن منافسة العربي ، فقل استعماله ، وذلك كالألفاظ الآتية :

العربي	الأعجمي	العربي	الأعجمي
الإبريق	المرأة	السَّجَنَجَل
السفينة	الْحُفْ	المَوْزَج
الريغيف	الأمير	القَوْمَس
الجماعة من الخيل		
			القَيْرَوَان

ويعد الوصف من أسباب توهم الترادف ؛ لأن العرب جرت في كثير من أحوال الكلام على حذف الموصوف ، والاكتفاء بالوصف ، سيرا على نهجها في الإيجاز ، واعتمادا على وضوح المراد ، فاذا تكرر استعمال الوصف مستقلا ، تناسى الناس الموصوف تدريجا ، وأخذ الوصف يقرب من الاسمية قليلا قليلا ، حتى يندمج في الأسماء المترادفة . وقد عرفنا من أقوال ابن فارس ، وهو ممن ينكر الترادف ، أن الشيء الذي يسمى بالأسماء المختلفة إنما له اسم واحد ، وما بعده من الألقاب صفات ، ويرى من عدوا الصفات المشهورة من المترادفات أن الصفة تُوسميت ، حتى لو قلت : السيف الصمصام ، أو السيف الحسام ، أو الأسد الأغلب ، لكان ذلك غريبا عند قوم ، بعيدا عن السَّن العام ، الذي استنته العرب لأساليبها ، فلما نصَّلت الصفة أو كادت ، لم يروا في أنفسهم حرجا أن يلحقوا الصفات بأسمائها ، ويجعلوها مرادفة لها ، فقد عدوا من مرادفات السيف كثيرا من صفاته ، كما يعلم بالاطلاع على كتب اللغة .

ومن أسباب توهم الترادف المجاز يشتهر بين الأدباء ، فيصبح حقيقة عرفية ، أو ما يقرب منها ، ويندس بين المترادفات كأنه واحد منها بالوضع ، من ذلك ما سبق لك من تسمية العسل بالمأذية والثواب والصهباء والسلاف والنحل ، إلى

غير ذلك ، فإن هذه كلها مجازات ، أطلقها البلغاء على العسل ، ودارت على ألسنتهم فزاحت كلماته الموضوعه له ، ومن ذلك تسميتهم اللغة لسانا ، والزواج بناء ، والجاسوس عينا .

والمجاز المشهور كثير جدا في اللغة ، وقد امتلأت به المعجمات ، حتى إن كثيرا من اللغويين لا يفرقون بين الحقيقة والمجاز ، ومن هنا جلت منزلة كتاب أساس البلاغة لجمار الله الزمخشري ، لأنه عني بالتمييز بينهما .

وقد يتوهم الترادف ، بسبب عدم التمييز بين المطلق والمقيد ، فيوضع أحد اللفظين مكان الآخر ، من غير تدقيق ، على توهم الترادف . وقد عقد ابن فارس لذلك بابا جاء فيه : "ومن ذلك المائدة ، لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام ، لأن المائدة من مادن يمدني : إذا أعطاني ، وإلا فاسمها خوان ، وكذلك الكأس : لا تكون كأسا حتى يكون فيها شراب ، وإلا فهي قدح أو كوب ، وكذلك الحلة ، لا تكون إلا ثوبين : إزارا ورداء من جنس واحد ، فان اختلفا لم تدع حلة ، ومن ذلك السجل ، لا يكون سجلا إلا أن يكون دلوا فيه ماء

ومن ذلك القلم لا يكون قلما إلا وقد برى وأصلح ، وإلا فهو أنبوبة ، وسمعت ابي يقول : قيل لأعرابي : ما القلم ؟ فقال : لا أدري ، فقيل له : توهمه ، فقال : هو عود قلم من جانبيه ، كتقليم الأظفور ، فسمى قلما " .

وقد رأينا الفصحاء أحيانا لا يفرقون في المعنى بين الكأس والقدح ، وهذا بديع الزمان الهمداني يقول في مطلع قصيدته المشهورة :

أذهب الكأس فُتُرف الفجر قد كاد يلوح

وإذهاب الكأس : معناه أفة تمويهها بالذهب ، ولكنه هنا يريد ملاءها بالخير ، التي تُصير لون زجاجها كلون الذهب ، حتى كأنها قد موهت به ، ولو أن البديع نظر إلى أن الكأس لا تسمى كأسا حتى يكون فيها شراب ، ما قال هذا ، ولكنه أطلق

المقيد، وأراد المطلق، وهذا مانبهنا عليه آنفا: من أن الترادف ينشأ من عدم التمييز بين المطلق والمقيّد . ومثال آخر: قال السيوطي في الصفحة ٢٦٧ من المزهري: "ولا يقال ثرى إلا إذا كان نديا، وإلا فهو تراب"، فماذا نقول إذن في قول أبي تمام:

ديمة سمحة القياد سكوب مستغيث بها الثرى المكروب

وهل يستغيث الثرى بالديمة، ويتلهف إلى مائها وقد اشتد به الكرب، ونال منه الهم، إلا إذا كان جافا يابساً، قد حرقه الصدى، وألهبه القيظ؟، فأبو تمام يستعمل الثرى استعمالاً مطلقاً، لم ينظر فيه إلى قيد، وهو على هذا النحو مرادف للتراب، ولا نريد أن نطيل هنا؛ فإن هذا الموضوع حقيق بأن يفرد بمبحث خاص به.

ومن أسباب توهم الترادف الكناية الدالة على ذات، فإنها إذا اشتهرت، وجرت بها أقلام الكتاب، توهمها الناس حقيقة، وأدخلوها في عداد المترادفات، فزاحمتها بالمناكب، فسليل النار الذي ورد في شعر المعري:

سليل النار دق ورق حتى كأن أباه أورثه السُّلُلا

مرادف للسيف في الاستعمال، وبنت عدنان، وهي كناية عن لغة العرب، أصبحت كأنها مرادفة لها، وموطن الأسرار في شعر أبي نؤاس:

ولما شربناها ودب دبيبها إلى موطن الأسرار قلت لها قفى

كالمرادف للعقل، وكثير الرماد يرادف في استعمال الأدباء الكرم. وقد صد بعض علماء اللغة، كما سبق لك، قء الزناير، ورُضاب النحل، من مرادفات العسل، وهما كنايةان عنه. والذي يرجع إلى أساس البلاغة يرى من هذا جملة صالحة.

ومجمل القول أن الترادف واقع في العربية، وأن كثيراً من علماء اللغة والأدباء توسعوا فيه، وتناسوا ما بين الكلمات من فروق، أو اختلاف في الوضع، أو اختلاف بين حقيقة ومجاز، وأن الواجب يدعو إلى تمييز هذه المفردات وتحديد ما بينها

من فروق، ويهيب بعلماء اللغة أن يتجردوا إلى البحث حتى لا تكون اللغة خصبة نامية في ناحية، فقرا في ناحية أخرى، وحتى تكون أدق تعبيراً وأوضح بيانا.

وإذا استمعنا للأستاذ ترنش (Trench) في هذه المسألة وجدناه يقول ما محصله:

إن الأمم كلما اتجهت إلى لغتها بالعناية والدرس، وتدرجت من طور السذاجة إلى طور المدنية—وهي أكثر اشتباكا وتعقيدا—وجدت أمامها كثيرا من الأشياء يتطلب التسمية، وكثيرا من الأفكار يعوزه التعبير، وكثيرا من الأسباب التي تدعو إلى تحديد الفروق بين الكلمات. حينئذ تدرك أن من التبذير في ثروتها أن تستعمل كلمتين أو أكثر في معنى واحد، على حين قد تطلعت إليها الدنيا، وهي واسعة المدى، كثيرة المطالب، وقد أخذ كل شيء فيها يلح في طلب لفظ يحدد معناه، وقد جاشت الأفكار وضروب الوجدان على اختلاف أنواعها، متلهفة إلى تعبير يبرزها إلى الوجود. لاشك أن قصاص الإسراف في ناحية من نواحي اللغة ضيق وتقتير في نواح أخرى، فكثيرا ما نرى فكرا أو وجدانا تعوزه التسمية، لأن فكرا آخر أو وجدانا سواء ظفر بتسميتين... ..“.

إن تحديد المعاني من أعظم أسباب الإجادة في صناعة الكلام، فما أجل خطره حينما نستطيع أن نعرف في لحظة الكلمة التي يتطلبها التعبير دون غيرها، والتي تصور ما في النفس تصويرا صحيحا، لا أن نختار من طائفة الكلمات أية كلمة كيفما جاءت، ظانين أن كل واحدة منها كفيلة بأداء المراد. إن أول ميزات الرجل الأنيق أن تكون ملابسه مناسبة لجسمه، لا بالقصيرة الضيقة في ناحية، ولا بالطويلة المرهلة في أخرى، كذلك من أول ميزات الأسلوب الصحيح أن تطابق أثواب كلماته معناه على خير الوجوه، فلا تطول هنا، وترسل على الأرض، كأنها أثواب طرماح على جسم قزم، ولا تقصر هناك حتى كأنها أثواب طفل اندس فيها رجل بصعوبة وجهد. والأسلوب الصحيح هو الذي لا تشعر حينما تقرأه أن الكاتب يعني فيه أكثر مما كتب، ولا أنه كتب أكثر مما يعني. وضعف الأسلوب عن

الوصول إلى هذه المرتبة آت من الحاجة إلى المهارة في استعمال وسائل التعبير ، ومن عدم التدقيق في اختيار الكلمات المحددة للفكر تمام التحديد ، فكم من ثروة عظيمة من الكلمات في كل لغة تراكت مهملة لا تستعمل ، وكم من كنوز دفنت في بطون الكتب اللغوية النافعة ، فلا يكاد الطرف يلمح منها إلا أثرا في صفحات المعجمات ، ونحن في وسط كل هذه الثروة الواسعة ملتصقون بفاقة عن ارادة واختيار ، مع ما يُطلب منا من الأعمال اللغوية الدقيقة الكثيرة المصاعب . وتشبه حالنا في إهمال التدقيق في الكلمات ، وعدم إلباس الأفكار ما يلائمها تمام الملاءمة من الكلمات ، حال عامل كلف عملا يتطلب مهارة فنية ، وأعطى لذلك عددا من الآلات المتنوعة ، على أن يستعمل كل واحدة في العمل الخاص بها ، فصمم في إهمال أن يكتب بالآلة واحدة ، نخرج عمله غير متقن ، وقد أهملت فيه أعمال كانت وسائلها في متناول يديه . ألسنا نجد في كثير من الأحاديث الشائعة بين الناس ، وفي كثير من الكتب ، عددا محدودا من الكلمات استعمال في أوانه ، وفي غير أوانه ، حتى نال منه الجهد ، على حين أن عددا عظيما من الكلمات يتدر أن يستعان به في أغراض ، هو في أدائها أحسن تأتيا ، وأدق إحكاما . وقد استمر إهمال هذه الكلمات ، وطال عليه العهد ، حتى ذهبت بها عوادي النسيان .

ومن المحتمل بعد أن تحس الأمة حاجتها إلى كلمات جديدة تسد مطالب الحياة ، أن تبعث برجالها للبحث عن كلمات جديدة ، في حين أن لغتها المهجورة تعج بكثير من الكلمات التي يبحثون عنها .

هذه مسألة جدية بنظر العلماء . ولاني أرى في خاتمة مقالى هذا أن خدمة العربية إنما تكون باستخراج كنوزها ، وتحديد معاني مفرداتها ، وإلباس كل جديد صورة من صورها الصحيحة .

والله سبحانه الموفق ، وبه نستعين ما

على الجارم